بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

بداية يشرفني أن أُدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي كل من: دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، وبلادي دولة الكويت.

السيد الرئيس،

تود دول مجلس التعاون في مستهل كلمتها أن تُعرب عن بالغ تقديرها للأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على دعمه المتواصل لأعمال هذا المؤتمر، وعن شكرها للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو على مشاركتها القيّمة، تلك المشاركات التي تُسهم في إثراء النقاشات وتأكيد مركزية نزع السلاح وعدم الانتشار في منظومة الأمن الدولي.

كما تُعرب دول المجلس عن تقديرها للمملكة المغربية الشقيقة على رئاستها الحكيمة لأعمال هذه الدورة، وعلى ما تبذله من جهود بنّاءة للحفاظ على الزخم الإيجابي لهذا المسار. ولا يفوتنا كذلك أن نتوجه بالشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية على حسن استضافتها لاجتماعات لجنة العمل الثالثة في عمّان خلال شهر مايو الماضي، والتي أسهمت في تعميق النقاشات الفنية المتصلة بهذا المؤتمر.

السيد الرئيس،

تُؤكد دول مجلس التعاون على الأهمية المحورية لقرار الجمعية العامة رقم 546/73، الذي يُكلف الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة جميع دول المنطقة للمشاركة في هذا المؤتمر بهدف التوصل إلى صك قانوني مُلزم لإنشاء المنطقة المنشودة، كما تُجدد تمسكها بقرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي شكّل جزءاً من حزمة التمديد اللانهائي للمعاهدة، وبمخرجات مؤتمر المراجعة لعام 2010 كمرجعيتين أساسيتين لهذا المسار.

وترحب دول المجلس في هذا السياق بما تحقق من تقدمٍ ملموس في النقاشات البنّاءة والمقترحات العملية التي خلصت إليها اللجان العاملة الثلاث خلال العام الجاري، والتي تناولت مواضيع ذات أهمية بالغة، أبرزها:

- **الضمانات الأمنية السلبية (NSAs) باعتبارها ركيزة لبناء الثقة بين الدول غير الحائزة على السلاح النووي والدول الحائزة عليه؛**
- **آليات التشاور والتوضيح والتعاون وتسوية النزاعات (3C) كوسيلة عملية للحوار وتعزيز الشفافية ومنع سوء الفهم؛**
- **وتعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية لتبادل الخبرات المؤسسية والقانونية والتقنية.**

وترى دول المجلس أن هذه المداولات والمقترحات تمثل خطوات عملية نحو بناء أرضية مشتركة يمكن الانطلاق منها لتشكيل إطار قانوني للمعاهدة المستقبلية، وتؤكد على ضرورة استمرار هذا النهج التشاركي والبنّاء.

السيد الرئيس،

لا يفوت دول مجلس التعاون أن تُجدد إدانتها لأي تصريحات أو تلميحات متكررة تصدر من الكيان الإسرائيلي، أو من أي طرف آخر، باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها في المنطقة، لما تمثله من خرقٍ خطير للمعايير الدولية وتهديد مباشر للسلم والأمن الإقليمي والدولي. وتعتبر دول المجلس أن استمرار وجود أطراف غير خاضعة لأي نظام للضمانات الشاملة، أو غير منضمة لمعاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار، يُسهم في تعميق حالة عدم الاستقرار، ورفع وتيرة التسلّح، وتفاقم حالة الغموض النووي والعسكري في المنطقة، وهو ما يُبرز مجدداً أهمية وضرورة الإسراع في إنشاء المنطقة الخالية بوصفها آلية وقائية جماعية تضمن الشفافية وتمنع الانزلاق نحو سباقات تسلح جديدة.

وفي هذا الإطار، تُرحّب دول مجلس التعاون بالتطورات المتصلة بخطة وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتُعرب عن تقديرها للجهود التي تبذلها كلٌّ من دولة قطر وجمهورية مصر العربية الشقيقتين، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تركيا الصديقتين، في تيسير تنفيذها وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، وترى دول المجلس أن نجاح هذه الجهود يُبرز الحاجة إلى مقاربة أمنية شاملة في

المنطقة، يكون من ضمن ركائزها إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، باعتبارها مساراً مكملاً لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

وفي هذا الإطار، تُعيد دول المجلس التأكيد على أن تحقيق المنطقة الخالية يستوجب انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها الطرف الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم لأي من المعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

تُشدد دول مجلس التعاون على أن الجهود المتواصلة التي قادتها رئاسات الدورات السابقة للمؤتمر، بدءاً بالمملكة الأردنية الهاشمية، ثم دولة الكويت، تلتها الجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وصولاً إلى المملكة المغربية التي تتولى حالياً رئاسة الدورة السادسة، قد أسهمت في ترسيخ نهجٍ تراكمي واقعي يقوم على الحوار والموضوعية والانفتاح البنّاء، بما يمهّد الطريق أمام رئاسة سلطنة عُمان الشقيقة المقبلة لمواصلة هذا النهج وتطويره، استناداً إلى ما تحقق من إنجازات خلال السنوات الماضية.

هذا، وتؤكد دول المجلس على الحق الثابت لجميع دول المنطقة في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفق أحكام معاهدة عدم الانتشار، مع الالتزام التام بالضمانات الدولية التي تكفل الطابع السلمي للبرامج النووية، والتأكيد على أهمية التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهة التي تضمن استخدام تلك الطاقة في مسارها الصحيح، مما لا يدعو مجالاً للشك حول مسائل احتمالية سوء استخدام الطاقة النووية.

ختاماً السيد الرئيس،

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤمن بأن الأمن الإقليمي لا يتحقق إلا من خلال التعاون الجماعي، والشفافية، والالتزام بالقانون الدولي. وهي إذ تُجدد دعمها الكامل لأعمال هذا المؤتمر، تؤكد على أهمية انخراط ومشاركة جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك كافة الدول الحائزة على الأسلحة النووية دون استثناء، في أعمال المؤتمر ومساراته المستقبلية، بما يُسهم في تعزيز المصداقية، وضمان شمولية الحوار، وتحقيق التوازن المنشود بين الأبعاد الإقليمية والدولية لجهود إنشاء المنطقة الخالية. وتُؤكد دول المجلس استعدادها لمواصلة العمل مع جميع الأطراف من أجل شرق أوسط يسوده السلام، ويخلو من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل كافة.

وشكراً.